

## وقفة تضامنية أمام البرلمان مع دكاترة مضرين عن الطعام

### مسؤولو لجنة المساندة أعلنوا التوصل إلى حل وسط بين المضرين والحكومة

وأوضح مسؤولو اللجنة خلال الندوة الصحفية، أن المقترح الذي توصلت إليه اللجنة بعد مشاورات مع الطرفين، يروم وضع حد لمأساة بانث تهدد أرواح الدكاترة المضرين، مشيرين إلى أن المقترح الذي تحمله اللجنة ليس ضد القانون، بل حل استثنائي لسد ثغرات أبان عنها القانون، مؤكداً على ضرورة تجاوب الحكومة مع المقترح وفتح الحوار حوله.

وأكد أعضاء اللجنة أن الحل الذي توصلوا إليه، والتي يجري التشاور بصددها هي حلول ممكنة التحقيق في إطار المعالجة الاستثنائية التي تروم إغلاق ملف اجتماعي بصفة نهائية، وهو ما يتطلب إرادة سياسية من الحكومة التي بمقدورها اليوم التدخل لإنهاء ملف حوالي 900 باحث من حاملي الدكتوراة الفرنسية.

وقال محمد محاسن، رئيس الجمعية المغربية للأساتذة الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية، إن الحل الأمثل لهذا المشكل الذي عمر طويلاً يجب أن يكون قانونياً، دون شرط المباراة الذي ظلت الوزارة متشبثة به، لكن إيماننا بالإكراهات التي تعترض حل الملف منذ 22 سنة، ولاستعجالية التدخل من أجل وقف مأساة المضرين وإنقاذ السنة الجامعية، كل ذلك جعلنا نعلن استعدادنا لقبول المقترح الذي تبلور في إطار اللجنة الوطنية، إذ قدمنا تنازلات كبيرة بما في ذلك الجانب المادي، وأيضاً بما يصون موقف الوزارة ذاتها.

وطالب محاسن في تصريح ل'الصبح' وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي لتجاوز العائق الرئيسي أمام التوصل إلى حل نهائي، إلا وهو عائق المباراة.

برحو بوزياني (مكتب الرياض)

قررت اللجنة الوطنية لمساندة الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراة الفرنسية المضرين عن الطعام تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان غدا (الأربعاء)، ابتداء من الساعة الخامسة بعد العصر.

وقال مسؤولو اللجنة في لقاء صحفي عقد صباح امس (الاثنين) بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية بالرياض، إن الوقفة تهدف إلى وضع الحكومة أمام مسؤولياتها تجاه وضعية إنسانية توشك أن تتحول إلى مأساة أكيدة، جراء تدهور الأوضاع الصحية للمضرين الذين تجاوزت مدة اضرابهم عن الطعام 71 يوماً.

وقال خالد السفياني عضو اللجنة إن الخطوة الاحتجاجية أمام البرلمان خطوة أولى ضمن خطوات أخرى "نتخوف إلا يسعفنا الوقت لاتخاذها قبل فوات الأوان"، مشيراً إلى أن اللجنة ظلت تواكب عن قرب تطورات الملف مع الحكومة.

وأعلن عبد الله البقالي، عضو اللجنة أن اللجنة توصلت إلى مقترح يعتبر حلاً وسطاً ما بين موقف الدكاترة المضرين وموقف الحكومة، وهو حل سوف يتم مباشرة الحوار بشأنه مع الوزارة المعنية، وهو حل استثنائي لمشكل أصبح يهدد حياة باحثين قرروا الإضراب اللامحدود عن الطعام من أجل إنصافهم.

وأوضح عبد القادر أزريع، أن مشكل الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراة الفرنسية عمر حوالي ربع قرن وأصبحت فيه تعقيدات مالية وإدارية وقانونية ومسطرية، تتطلب اليوم معالجة استثنائية على غرار المنهجية التي اعتمدت في حل ملفات اجتماعية أخرى من قبيل ملف الترقية الداخلية وملك الدكاترة المعطلين.